

مطلقا وهو اي المظاهر به اي بالاستياد ما يدبر
 بكلمة استأنفها للاسالك من كتاب **الكفار**
الكفار من الكفر وهو الاستمرار لانها تستمر
 الذنب ومنه الكافر لانه يستمر الحق **تجب**
نية بان ينوي الاعتاق او الصوم او الاطعام
 او الكسوة عن الكفارة للتميز عن غير هالكذ
 فلا يكفي الاعتاق او الصوم او الكسوة او الاطعا
 الواجب عليه وان لم يكن عليه غير هاءو بذلك
 علم انه لا يجب اقتراؤها بشي من ذلك بل يجوز
 تقديمها وهو ما نقله في المجموع في باب قسم الصدقات
 عن الاصحاب وصححه بل صوره وقال انه ظاهر
 النص لكنه صحح تبعاً للرافعي هنا انه يجب
 اقتراؤها به في غير الصوم واذا قدمها وجب
 اقتراؤها بعزل المال كما في الزكاة وعلم ايضا انه
 لا يجب تعيينها بان يبيد الظاهر او غيره فلو
 كان عليه كفارة قتل وظهار واعتق او صام
 ببلية كفارة وقع عن احدهما وانما لم يشترط
 تعيينها في النية بخلاف الصلاة لانها في معظم
 خصاها نازعة الي الخرامات فاكثرت فيها بام
 النية فان عين ^{النية} فيها واخطا كان نوي كفارة
 قتل وليس عليه الا كفارة فلها لم يجزه و

الكافر

الكافر كالمسلم في الاعتاق والاطعام والكسوة
 الا ان نيته للتمييز لا للتقرب ويمكن ملكه رقة
 مومنة كان يسلم عبده او عبد مورثه فيملكه او
 يقول لمسلم اعتق عبدك من كفاري فيجيبه
 واما الصوم فلا يصح منه لتحضه قربة ولا
 يتقبل عنه الي الاطعام لقدرته عليه بالاسلام
 واذا لم يملك وهو مظاهر موسر رقة مومنة
 لا يحل له وطى لذلك فيتركه او يقال له اسلم ثم
 اعتق وعلم ايضا انه لا يجب نية الغرض لانها
 لا تكون الا فرضا وهي اي الكفارة **مخيرة في**
يمين وسناتي في الايمان ومنها ايلوا ولجان وان
 لم يكن فيه كفارة ونذر لحاج كما هي معروفة
 في مجالها **ومسنة في ظهرو جاع** في نهار
 رمضان **وقتل وخصالها** اي كفارة الثلاثة
 ثلاث اعتاق ثم صوم ثم اطعام على ما بيننا
 بقولي **اعتاق رقة مومنة** فلا تجزي كفاة
 قال تعالى في كفارة القتل فتحرير رقة مومنة
 والحق بها خيرها قياسا عليها بجامع حرمة
 سببها من القتل والجماع في رمضان والظهار
 او حلا للمطلق على المقيد كما حل المطلق في
 قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم